ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

العدد (4984) السنة الثامنة عشرة - الاثنين (12) تموز 2021
www.almadasupplements.com

ذاكرة عراقية

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

ثورة ١٤ تموز والأنسحاب من حلف بغداد

إبراهيم هاشم معضد

كان من أهم أهداف اللجنة العليا للضباط الأحرار والهيئة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني، الانسحاب من حلف بغداد، وأن من أولويات قادة الثورة التخلص من هذه التبعية والبعد عن المحيط العربي، بالرغم أن من أهداف هذا الحلف هو محاصرة الاتحاد السوفيتي وأفكاره الشيوعية من أن تتسرب إلى شعوب المنطقة العربية الطامحة للاستقلال والتخلص من نير العبودية ونهب خيراتها.

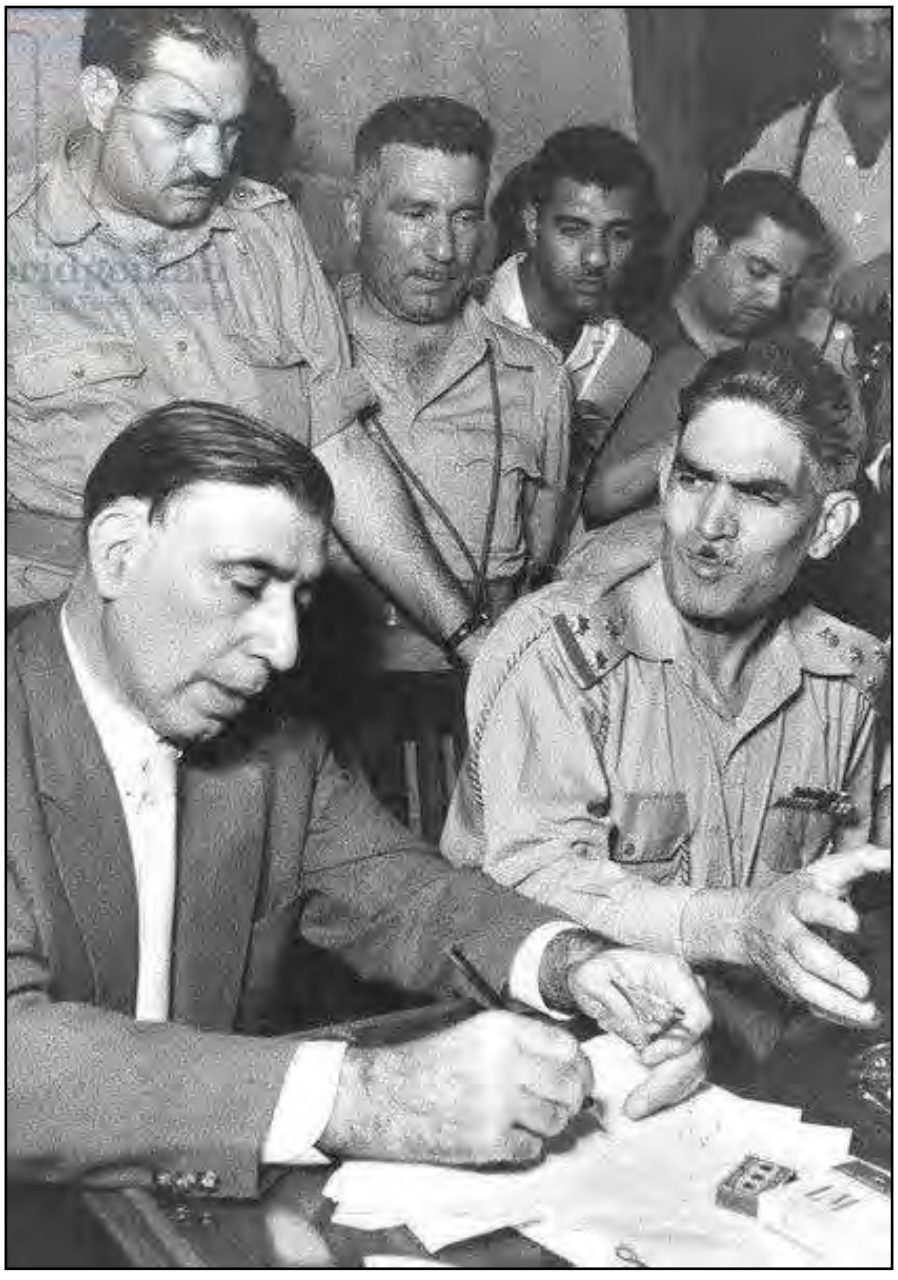

وعندما سئل عبد الكريم قاسم عن موقف العراق من الحلف قال: "إن دول الحلف لم تعترف بعد بالثورة، ولذلك فإن موقف العراق سوف يتحدد على ضوء مواقف دول الحلف"، ويستشف من هذا التصريح أن جزءاً من سياسة التهدئة التي يحاول قادة الثورة إتباعها خشية من التدخل الخارجي أو الأجنبي ضد الثورة وهي في مهدها. أما بعد ذلك فقد اتخذ العراق تجميد عضويته في الحلف منذ اليوم الاول للثورة حتى 24آذار1959، حيث إذ انسحابه منه رسمياً ونهائياً.

تجميد عضوية العراق في الحلف

اتخذت حكومة الثورة مؤقفا وسطاً إزاء هذا الموضوع، فهي لم تنسحب رسمياً من الحلف، ولكنها أنهت عضويتها عملياً وذلك باتخاذها عدة خطوات عملية لذلك. فقامت بإغلاق مقر الحلف بعد احتلاله من قبل القوات العراقية، ولم يدخله احد من أعضاء السكرتارية، ولم يعقد أي اجتماع فيه.ولم يرسل العراق وفداً لحضور الاجتماع الوزاري في لندن في 28تموز1958 وبقي مكان العراق شاغراً على الرغم من حضور سكرتير الحلف العراقي عوني الخالدي وفي الأشهر التالية حوكم العسكريون والمدنيون من ساسة العهد الملكي بتهمة عقد حلف بغداد.
كما كانت الصحافة والإذاعة تعد خروج العراق من الحلف امراً منتهياً، وقد طالبت الأحزاب والفئات والرأي العام والصحافة بالانسحاب من الحلف، فطالب الوزراء القوميون في الوزارة الخروج من الحلف.
كما طالبت جبهة الاتحاد الوطني والحزب الشيوعي والمنظمات الشيوعية الأخرى كأنصار السلام، وكذلك الاتحاد السوفيتي عبر إذاعة موسكو وتحذيره من اجتماع الحلف في كراجي في 26كانون الثاني1959 بأنه يستهدف الدول العربية ولاسيما العراق.

الانسحاب من الحلف

إن مبررات الانسحاب من الحلف كانت قائمة منذ العهد الملكي، وكان من المتوقع أن يتم الانسحاب منه بعد ثورة 14تموز مباشرة وذلك لجملة من الأسباب اواهمها:
معارضة الشعب العراقي له من خلال الأحزاب الوطنية والمظاهرات الشعبية في سنة 1956، ولم يكن تصديق مجلس النواب عليه صحيحاً لأن أعضاء المجلس كانوا قد فازوا بمناصبهم في انتخابات مزيفة لا تمثل إرادة الشعب، لاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصر.
أدخل الحلف العراق في دائرة الانحياز الغربية ضمن شراك الحرب الباردة من دون أن تكون له مصلحة في ذلك، وكان بعض أطراف الحلف أعضاء في أحلاف غربية أخرى كحلف الأطلسي، وحلف جنوب شرق أسيا.
خلف الحلف عداءً للعراق مع دولة كبرى هي الاتحاد السوفيتي القريب من الحدود العراقية من دون مبرر، وجعل أرض العراق هدفاً عسكرياً في حال اشتعال حرب عالمية ضارية.
لم يحصل العراق على تجهيزات كافية لتسليح الجيش العراقي بسبب تواطؤ الدول الغربية وتهاونها في ذلك.
ضمن الحلف بقاء المصالح الأجنبية في العراق، ولاسيما الشركات النفطية.
عزل الحلف العراق عن المجموعة العربية وحركة التحرر العربية.
لم يمنع الحلف من ارتكاب أحد أعضائه (بريطانيا العدوان على دولة عربية هي مصر في عام 1956).
لم يساهم الحلف في أضعاف علاقاته (بإسرائيل) ومدها بالمساعدات.
لم يحافظ الحلف على السلام في الشرق الأوسط كما جاء في ميثاقه، وإنما ساهم في زعزعة السلام من خلال اعتداء بريطانيا على مصر عام 1956، وحشد تركيا لقواتها على الحدود السورية عام 1957.
كان الحلف ضماناً لأمن (إسرائيل).
عزل الحلف العراق من كتلة عدم الانحياز والحياد الايجابي.
إن انضمام بريطانيا للحلف فقد افقد الصفة الإقليمية له.
لم يستطع العراق حل خلافاته الحدودية مع إيران ضمن إطار الحلف.

لذلك أعلنت الحكومة العراقية الانسحاب منه رسمياً في 24آذار1959، وأرسلت مذكرات تحريرية إلى سفارات كل من بريطانيا وتركيا وإيران وباكستان بصفتهم اعضاءً فيه، والى السفارة الأمريكية شفهياً بإعتبار الولايات المتحدة عضواً في اللجنة العسكرية فقط.
وقد جاء في مذكرة الانسحاب «وجدت الحكومة العراقية إن بقاء العراق طرفاً في ميثاق بغداد لا يتماشى وسياسة الحياد الايجابي التي أعلنتها وسارت بموجبها فعلاً ثورة 14تموز1958، كما انه لا ينسجم مع رغبات الشعب العراقي الذي أعلن عن معارضته للحلف... فالحكومة العراقية ترى أن انسحابها من عضوية ميثاق بغداد وسيلة لتدعيم وإنماء الصداقة بين العراق وكافة الدول... وهي تؤكد رغبتها في استمرار العمل على تدعيم أواصر الصداقة والمودة مع تلك الدول بما يتفق ومبادئ الأمم المتحدة، وهي واثقة بأنها ستجد من الدول الصديقة ما تأمله من التعاون بروح المودة التي يحس بها العراق تجاهها لاسيما أن الروابط التاريخية والمنافع المتبادلة التي تربط العراق بهذه الدول عوامل أساسية أثبتت الأيام صلاحها في دوام تعاون مستمر وعلاقات ودية مزدهرة».
أما مبررات الانسحاب المذكورة فقد كانت قائمة بعد قيام الثورة فلماذا كان هذا التأخير على الرغم المطالب الملحة من الأحزاب والرأي العام العراقي بالانسحاب منه؟

العدد (4984) السنة الثامنة عشرة
الاثنين (12) تموز 2021
www.almadasupplementscom

من إنجازات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

البدايات الأولى لملكية الصناعة النفطية العامة

أمجد خضير رحيم

لا شك أن الشركات النفطية الأجنبية كانت تمتع هي وحدها فقط بحق تنقيب وإنتاج وتصدير النفط في جميع الأراضي العراقية تقريباً، إلّا أن تلك الشركات لم تقم بأجراء الاستثمارات اللازمة لاكتشاف وتطوير جميع حقول النفط العراقية، حيث أن استثماراتها كانت مقتصرة على عدة مناطق صغيرة لاتتجاوز نسبتها(5/0 %) من مجموع الأراضي التي كانت تحت تصرفها. كما إنها كانت تقوم بتحديد اتجاه سياستها الإنتاجية، بهدف تحجيم أو تصعيد وتائر العائدات النفطية، وبما يؤمن إبقاء الضغط الاقتصادي والسياسي الخارجي على الدولة بغض النظر عن طبيعة هذه الدولة.

وقد يكون الجواب أكثر إقناعا لو نظرنا إلى موقف الحكومة العراقية المتمثل في درء خطر التدخل الأجنبي المتوقع من قبل بريطانيا وأمريكا اللتين أنزلتا قواتهما في لبنان والأردن، أي إن الخطر المهدد للقضاء على الثورة بات في مرمى حجر، كما كان هناك توقع أن يكون هناك تدخل إقليمي من قبل تركيا وإيران وذلك بإثارة حركة التمرد الكردية في شمال العراق وهو أمر في غاية الخطورة وذلك بضرب وحدة الشعب والتراب العراقي بالصميم عن طريق إثارة وتغذية روح الانفصال لدى الجانب الكردي.

كما أن تردد عبد الكريم قاسم بانتظاره المدة القانونية للعضوية في الحلف وهي 5 سنوات والتي كانت تنتهي في 24شباط 1963 ولكن لم يحدث ذلك لأن الانسحاب تم قبل هذه المدة بسنة تقريباً، قد يكون سبباً آخر لعدم الانسحاب من الحلف.

وعلى الرغم من المطالب الملحة من قبل الأحزاب والرأي العام العراقي بالانسحاب من الحلف، إلا أن القرار الأخير يبقى للزعيم عبد الكريم قاسم بإعتباره محور اتخاذ القرارات السياسية الخارجية، فقد كان يرد على الطالبين بالانسحاب بضرورة التريث، كما انه كان يشير دائماً إلى أن من الضروري المحافظة على امن وسلامة البلاد وان ذلك يستوجب ذلك التريث بإتخاذ مثل هكذا قرار، وأن ذلك من اختصاصه وأن أغلب وزرائه من المدنيين فليس ذلك من اختصاصهم وان من ذلك الضرورات هو كيفية الحصول على السلاح والذخيرة لاسيما وأن اغلب تسليح الجيش العراقي من مصادر غربية والخوف من إثارة المسألة الكردية وإدامة العلاقات الحسنة مع الدول المجاورة كما يمكن اعتبار الضغط القومي الذي مارسه جمال عبد الناصر سبباً آخر للانسحاب من الحلف بعد ان اتهم عبد الكريم قاسم بأنه يريد الاحتفاظ بالحلف لمصلحة بريطانيا فكان رد الفعل هو الانسحاب من الحلف ويمكن إضافة ضغط الحزب الشيوعي في الداخل بشن حملات صحفية مباشرة تطالب بالانسحاب سبباً آخر للانسحاب.

موقف أعضاء الحلف من انسحاب العراق

موقف العراق تجاه الحلف بعد الانسحاب

وبعد ذلك قدم الوفد الإيراني تقريراً يشير إلى تحسن العلاقات بين البلدين، بعدما كان الأتراك طلبوا منهم ترك خلافاتهم مع العراق في اجتماعات طهران، في تشرين الأول1959، ولاهور في شباط1960، ولعل ما يوضح موقف العراق من الحلف ما ذكره عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء بقوله:»إن حلف بغداد (السنتو) لا يزال يحاربنا، وهو وان قضينا على قاعدته في العراق، إلا انه يحاول إخضاعنا لنفوذ وإنشاء قاعدة له في قلب العراق عن طريق البرزاني» وهذا القول لم يأتي اعتباطاً، فإن المندوب البريطاني في الحلف قال في أنقرة بأن السفير البريطاني زار الملا مصطفى البرزاني». إن وثائق الحلف شحنت كاملة من العراق إلى القاهرة، ولكن دول الحلف طالبت بإعادة تلك الوثائق، ووافقت الحكومة العراقية على مذكرة بريطانيا في 3تشرين الثاني1958 بتسليمها وثائق الحلف، وتم نقل هذه الوثائق عن طريق إيران إلى المقر المؤقت للحلف في تركيا.

بعد انسحاب العراق قرر أعضاء الحلف تغيير اسمه من حلف بغداد إلى منظمة المعاهدة المركزية، تم ذلك في اجتماع الحلف في 21آب1959 في أنقرة، كما إن الصحف العراقية هاجمت اجتماعات الحلف في طهران في 17تشرين الثاني1959، وعدت ذلك تآمراً على العراق وتشجيع للنشاطات التخريبية ضده. وكانت دول الحلف قد بحثت انتشار الشيوعية في المنطقة، والعلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وقررت أن النظام القائم في العراق يقاوم الشيوعية والناصرية، ومن الأفضل عدم التدخل في شؤونه بل تقويته، وان كميل شمعون رئيس وزراء لبنان، منع وقوع هذا البلد تحت تأثير ونفوذ الجمهورية العربية المتحدة.

ونظراً لأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي اتخذت الحكومة العراقية خلال هذه الفترة عدة إجراءات كانت ترى ان بموجبها تعزيز لمكانة القطاع النفطي، وأهم هذه الإجراءات مايأتي:

أنهت الحكومة في عام 1958م الامتياز الممنوح لشركة نفط خانقين وتولت بنفسها مباشرة عملية إنتاج النفط في هذه الحقول، وأسست لها (إدارة حقول نفط خانقين) والحقتها بالهيئة العامة لشؤون النفط . في عام 1953م كانت الحكومة العراقية في عهد العراق الملكي قد اشترت جميع ممتلكات شركة نفط خانقين، وفي مقابل ذلك تعهدت الشركة المذكورة بأن تقوم بعملية التكرير والتوزيع نيابة عن الحكومة لقاء أجر سنوي مقطوع

في عام 1959م تولت مصلحة النفط الحكومية إدارة مصفى الوند في خانقين.

أنهت الحكومة في عام 1959م وكالة الشركة الخاصة بتوزيع المنتجات النفطية للاستهلاك المحلي، وأسست (مصلحة توزيع المنتجات النفطية) لتقوم بإدارة عملية التوزيع.

توسيع الطاقة الإنتاجية في مصفى الدورة بإضافة وحدات جديدة، ومد خط أنابيب من حقول نفط خانة في خانقين الى مصفى الدورة، ليقوم بتصفية النفط الخام الفائض عن طاقة مصفى الوند.

كما عمدت الحكومة العراقية في عام 1961م على إصدار قانون تعيين مناطق استثمار النفطرقم 80 لعام 1961م والذي أعتبر أهم إنجاز قد تحقق في هذه الفترة، والذي بموجبه حددت الأراضي التي يحق لكل شركة من الشركات الأجنبية العاملة في العراق الاحتفاظ بها. جاء في الأسباب الموجبة لإصدار هذا القانون (صدر هذا القانون نظراً لعدم استجابة الشركات لحق العراق الشرعي العادل عن طريق المفاوضات المباشرة معها مما استوجب الأخذ بمبدأ استثمار الأراضي المشمولة بمنطقة الامتياز والتي لم تشغلها الشركات صاحبة الامتياز).

وبذلك فان القانون رقم (80)،كان هو بمثابة استعادة لحوالي (99,5 %) من الأراضي العراقية البالغة مساحتها(438446) كم2، والتي بقيت تحت تصرف الشركات النفطية الأجنبية من دون استثمار ولمدة تجاوزت ثلاثين عاما الا أن هذا القانون لم يمس المناطق المستثمرة فعلاً من قبل الشركات المذكورة، وهي مناطق تحتوي على احتياطي عظيم من النفط يؤمن لهذه الشركات استمرار انتاجها مع النمو والتوسع في هذا الإنتاج بنسبة كبيرة ولمدة طويلة،بل اقتصر الأمر على محاصرتها فقط في المناطق التي يتم أستخراج النفط منها وسحب جميع الأراضي المشمولة بمناطق الأمتياز السابقة وغير المستثمرة من تاريخ صدور هذا القانون.

وبعد صدور القانون رقم (80) قدمت الشركات النفطية الأجنبية دليلاً على قدرتها في استخدام سياسات الإنتاج والتسعير من أجل احتواء الدول المنتجة واستغلال حاجتها الى العائدات النفطية لتمويل انجازاتها العديدة وتأكيد شرعيتها الثورية على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وبالتالي نجاحها في ابقاء الدولة الوطنية الجديدة ضمن سياق الوظائف المحددة لها في النسق الاقتصادي العالمي. وهكذا فقد قامت هذه الشركات بتخفيض معدلات زيادة الأنتاج في العراق حيث بلغت (4,7 ٪) فقط خلال الفترة (1961-1971م) مقابل(11-12 ٪) في الدول المجاورة .

واستكمالا للقانون رقم (80)، شرعت الحكومة العراقية قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية في 30 أيلول 1962م ، كشركة ذات شخصية معنوية وتتمتع بأهلية اداء كاملة. لتقوم بتطوير الصناعة النفطية في العراق عن طريق استثمار الأراضي غير المستثمرة وممارسة مختلف النشاطات النفطية داخل العراق وخارجه. بصورة مباشرة أو عن طريق التعاون والمساهمة مع الشركات والمؤسسات الأخرى الوطنية والأجنبية،عدا ماهو مخصص لشركات النفط الأجنبية بموجب القانون (80) لعام 1961م.

ولتقوم كذلك بممارسة مختلف النشاطات النفطية داخل العراق وخارجه وبصورة مباشرة، أوعن طريق التعاون المساهمة مع الشركات والمؤسسات الوطنية والأجنبية الأخرى.

الا ان الحكومة العراقية، وبسبب عجزها وعدم قدرتها الفعلية على استثمار الحقول النفطية، دخلت في عام 1964م بمفاوضات جديدة مع الشركات النفطية الأجنبية السابقة، وانتهت في عام 1965م بمسودة اتفاق ينص على استثمار الأراضي التي استرجعتها الحكومة بموجب القانون رقم (80) بصيغة مشاركة تكون حصة الحكومة العراقية فيها (35 ٪) مقابل (65 ٪) للشركات. الا انه وأمام الضغوط السياسية الداخلية الداعية الى عدم التساوم على مصالح لعراق مقابل الزيادة في العائدات النفطية، اضطرت الحكومة العراقية الى التراجع عن مسودة اتفاقية شركة نفط بغداد مع شركة نفط العراق. وخلالها قررت الحكومة الأستمرار بتمويل الموارد المالية من الخطط التنموية الى الميزانيات الاعتيادية وعلى النحو الذي الحق أضراراً كبيرة بعملية التنمية نتيجة التلكؤ في تنفيذ العديد من المشاريع الهامة. وأضافة الى ذلك فأن سياسات التسعير في توجهاتها العامة لم تخرج عن سياسات الأنتاج، فبعد أن كانت الأسعار تحدد قبل تأسيس منظمة الأوبك في عام 1960م على أسس قواعد تنفرد الشركات صاحبة الأمتياز بتحديدها وتطبيقها، أصبحت الأسعار في المرحلة اللاحقة لعام 1960م تحددعلى أساس مبدأ التفاوض بين الشركات والمنظمة المذكورة.

عن رسالة: وزارة الخارجية العراقية 1958- 1968.

عن رسالة (التطور الصناعي في العراق 1958 – 1979م)

يوم الثورة في بيت كامل الجادرجي

بلقيس شرارة

أطلق سراح أبو رفعة(كامل الجادرجي) من السجن في شهر حزيران عام 1958، أي قبل انتهاء مدة المحكومية ببضعة أسابيع، و عادت معه بوابة الدار المؤدية للجناح الخاص به إلى نشاطها السابق. تفتح صباحاً و لا تغلق إلا ليلاً، و توالت زيارة الناس له بانتماءاتهم المختلفة، و عاد "سلمان" موظف الأمن إلى تواجده في شارع طه، يقوم بواجبه اليومي، مسجلاً أرقام السيارات الواقفة أمام باب الدار، ليبعث بها تقريراً يومياً إلى مديرية الأمن!

كانت مديرية التحقيقات الجنائية في العهد الملكي تقوم بحملة واسعة لتجنيد رجال شرطة الأمن السريين، من بين الطبقة الفقيرة العاطلة عن العمل، و التي لها معرفة و لو بسيطة بالكتابة و القراءة لمراقبة المعارضة في البلد. فجندت عدداً كبيراً منهم لمراقبة الناس و كتابة التقارير اليومية، و بثت عيونها عنهم في كل مكان، فلم تقتصر على مراقبة أعضاء الحزب الشيوعي الذين كانوا دائما من المطاردين و المشردين، و إنما شملت جميع القوى المعارضة لسياسة النظام الملكي، من الديمقراطيين و اليساريين و البعثيين و القوميين. و قد وقع الاختيار بالصدفة على شخص اسمه سلمان لمراقبة دار كامل الجادرجي.

كان سلمان قميء المظهر، رث الثياب، يتجلى الذل على قسماته، و بؤس الفئة التي جند منها. امتهن هذا العمل البائس الذي يدر عليه راتباً بسيطاً، يقيه و عائلته من شظف العيش و الجوع التي تعاني منه تلك الطبقة التي ينحدر منها. نظرات الاحتقار لم تكن تخفى عليه، من قبل أهالي الشارع لقيامه بهذا العمل الوضيع! فوظيفته تحتم عليه الوقوف في مدخل شارع طه، من الساعة التاسعة صباحاً حتى المساء، يتطلب واجبه اليومي تسجيل أرقام السيارات و أسماء الأشخاص الذين يزورون دار كامل الجادرجي. يقف على مقربة من الدار، يراقب الداخلين و الخارجين منها، صباحاً و مساءً، يضيف أسماء جديدة إلى قائمته، كلما شاهد وجوهاً جديدة! تعامل معه أفراد العائلة باهمال، فالتجسس علنا كان أو سراً، لم يكن في يوم من الأيام عملاً محترماً في العراق.

و لكن اختفى سلمان فجأة من الشارع، عندما صدر الحكم بالسجن ثلاثة أعوام على أبي رفعة في عام 1956، و عاد ثانية عندما أفرج عنه في شهر حزيران من عام 1958، فاحتل سلمان ثانية مكانه المعين في الشارع، مواظباً في وظيفته، يسجل يومياً أرقام السيارات و أسماء أصحابها، ليضيفها إلى ملف مديرية التحقيقات! يكتب يومياً نفس التقارير، التي تضاف إلى ملف الجادرجي.

و دارت عجلة التاريخ دورتها المفاجئة، و جاء سلمان في صبيحة 14 تموز 1958، للقيام بعمله المعتاد، و وجد الشارع يموج بالناس، و يعج بوفود داخلة و أخرى خارجة، و تمر التظاهرات في الشارع لتحي أبو رفعة الذي أصبح رمز تلك الثورة،فاختفى سلمان عن الأنظار.

× × ×

كنا ننوي رفعة و أنا، السهر في نادي المنصور ليلة الثورة. في المساء أتصل أبو رفعة تلفونياً، طالباً من رفعة ألا يتأخر في السهر تلك الليلة، لأن الوضع في العراق غير طبيعي، دون أن يضف شيئاً على ذلك.

في الصباح الباكر رن جرس التلفون الداخلي ثانية، رفع السماعة رفعة، وإذا بوالده يقول: قامت الثورة من قبل الجيش و أطيح بالنظام الملكي و الحكومة.

اتجهنا حالاً نحو غرفته، كان جالساً يستمع إلى الراديو يذيع بيانات الثورة. و أصغينا للبيان الأول الذي أذيع بصوت عبد السلام عارف، الذي كان يعاد بين قاطع من الموسيقى العسكرية. كان بيد أبو رفعة قلماً يسجل به الأسماء المذاعة من الراديو. لم تمض إلا ساعة حتى امتلأت غرف و حديقة الدار بالناس من كل حدب و صوب. فتركتُ غرفة أبو رفعة واتجهت نحو غرفة أم رفعة التي امتلأت بدورها بالنساء.

أمتلأت غرفته بأناس من مختلف الرتب و الطبقات. شخصيات سياسية معارضة، منها ألبعثي و الشيوعي و الديمقراطي و القومي، مهنيون من جميع الاتجاهات و الملل، أكراد و شيعة و سنة و مسيحيين. كبار من الشيوخ و شباب متحمسون. أصبحت دار أبو رفعة في تلك الساعات المزار الذي يأوي إليه الناس، فهم يجهلون أسماء القائمين بالثورة من العسكريين من أمثال عبد السلام عارف أو عبد الكريم قاسم! و لكن الجميع يعرفون الجادرجي.

وغصت حتى الحديقة بحشود الناس، يتوافدون طيلة اليوم. وفد يدخل ليبارك أبو رفعة وآخر يخرج. حمزة القهوجي، مشغول في صنع القهوة العربية و تقديمها للوافدين، كراسي الحديقة لم تكف عن استيعاب الحشد الكبير منهم. فبعضهم واقف يتحدث مع مجموعة وآخرين جالسون. و امتزجت أحاديثهم بهتافات المتظاهرين الذين بدأوا يتجهون نحو الدار في شارع طه.

× × ×

كان حمزة رجل وقور يحترمه الجميع، مرهف الحس، ثاقب النظر، له نظرته الخاصة، التي تعلمها من خلال تجربته التي عاشها في الجيش، إذ كان نائب عريف في الجيش العراقي و يتمتع بشخصية عسكرية محترمة. كان يراقب الداخلين و الخارجين من دار أبو رفعة، يحس بتقلبات الأوضاع السياسية و بالجزر و المدّ من خلال تلك البوابة! و كانت تعليقاته ذكية و أحياناً لاذعة، عن بعض الزوار الذين يتغيبون عن زيارة أبو رفعة، حتى يجدوا الظرف المناسب لزيارته.

كانت باب الدار هي البارومتر بالنسبة له! فعندما ينحسر عدد الزّوار، يشعر أن الوضع السياسي في البلد متوتر، و إن السلطة الحاكمة بعيدة عن معالجة الأزمة التي تفاقمت في البلاد نتيجة احتدام الصراع السياسي الذي يبلغ الذروة أحياناً عندما تحاول السلطة حل الأزمة السياسية بإلغاء الأحزاب و تعطيل الصحف. و لكن عندما يتوافد عدد كبير من الزوّار، بما في ذلك أولئك الذين يشغلون مناصب مهمة في الدولة، يشعر حمزة عندئذ أن هناك انفراج في الوضع، و البلد بعيد عن الأزمات السياسية!

كان من واجبات حمزة إضافة للحراسة، طحن القهوة العربية و الإشراف على تخميرها بصورة صحيحة، و تقديمها للضيوف. فيجلس في الحديقة التابعة للمطبخ، أمامه الهاون الذي نستمع إلى طرقاته الموسيقية المتناوبة بين ارتفاع و انخفاض الصوت في طحن القهوة كما هي في المجالس العربية، و إلى جانبه المنقلة التي يضع فيها دلة القهوة الكبيرة على النار المشتعلة فيها، يحركها بين الفينة و الفينة، ثم يصفيها، و يسكبها في دلة الفضة الصغيرة قبل أن يقدمها إلى الضيوف بأقداح القهوة الصغيرة، يضعها بيده فوق بعضها البعض. أصبح صوت الهاون مقترن بنكهة القهوة التي تفوح رائحتها في أجواء الدار. أما في المساء، فقد كان سماور الشاي يحتل المركز الرئيس، فيطل شامخاً على طاولة الشاي، تحيطه باقة من الاستكانات الفارغة التي تنتظر ملأها.

عن كتاب (هكذا مرت الايام) الصادر عن دار المدى

ثورة تموز ١٩٥٨ والطبقات الكادحة.. مواقف تاريخية

د.حيدر عطية

كان أمراً طبيعياً أن يبدي قادة الثورة مواقف ايجابية مبكرة إزاء طبقات المجتمع العراقي، لاسيما الكادحة والمتوسطة منها، كون أن أغلب الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة هم من أسر حضرية حرفية أو من الطبقة المتوسطة الدنيا، ولم يكن من بينهم من ينتمي إلى طبقة الملاك الكبار أو شيوخ العشائر، إذا ما استثنينا ناجي طالب، وعبد الوهاب الشواف، إذ كان الأول أبناً لأحد السراكيل، أما الآخر فكان انتماءه إلى طبقة الملاكين الدينيين ومن ذوي الدخول العالية.

مهما يكن من أمر، كان عبد السلام عارف من أوائل قادة الثورة الذين أبدوا مواقف لا غبار عليها تجاه طبقة الفلاحين، تعبيراً عمّا اتفق عليه «الضباط الأحرار» قبل الثورة على إنهاء الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، فعندما كان في زيارة إلى لواء الديوانية يوم 27 تموز 1958، أي بعد ثلاثة عشرة يوماً من قيام الثورة، صرح هناك أمام جموع غفيرة من الفلاحين بعبارته الشهيرة «لا إقطاع بعد اليوم لا غني ولا فقير ولا أحمر ولا أبيض ولا أسود ولا استعباد نحن منكم وفي خدمتكم»، كما بشر عارف الفلاحين بحتمية زوال الإقطاعيين في ظل حكومة الثورة.

لم يكتف عبد السلام عارف عند هذا الحال بل، راح يتجول في ألوية العراق لإلقاء الخطب يطمئن أبناء الشعب العراقي، فكان يردد دائماً قول» لا طبقات بعد اليوم»، وكان دائماً يذكر أن الثورة جاءت لتحقيق العدالة الاجتماعية التي طالما أفتقدها الشعب العراقي طيلة العهد الملكي، ونادى عارف بضرورة التعايش السلمي بين العمال والفلاحين.

كانت مسألة إنصاف الفلاحين ومحاولة رفع الظلم والحيف عنهم الشغل الشاغل لحكومة الثورة، وعليه كان هديب الحاج حمود وزير الزراعة قد خرج للجمهور بأول تصريح صحفي يخص الفلاحين قال فيه: «إن الفلاح هو أكثرية هذا الشعب لذا فإن حركتنا الثورية لابد أن تكون في خدمة الفلاح ورعاية مصالحه» ومضى في القول «وبطبيعة الحال إن حالة الفلاح العامة لا تخص هذه الوزارة فقط بل، هناك مصالح تتصل بالوزارات الأخرى وإني أحاول جهدي التعاون مع بقية الوزارات» بعد ذلك يعترف بأن المشاكل التي تجابه الفلاح كبيرة، نترك أول وزير للزراعة في العهد الجمهوري يتحدث «إن مشاكل الفلاح مشاكل مزمنة معقدة طال عليها الزمن، وبعزمنا الثوري سيكون جهادنا في سبيل خدمته لينعم بطعم الحياة وحتى تكون الإنجازات عمليةٍ وعلمية»، كما بين الوزير المذكور أنه يسعى حالياً لوضع مشروع لتأمين مستوى معيشة مناسبة للفلاح بشكل يحفظ كرامته ويشعره بأنه إنسان، لأنه كان يعمل طوال العام تحت السياط مقابل عشرة دنانير فقط.

خطى هديب الحاج حمود وزير الزراعة خطوة مهمة باتجاه تلك الأهداف عندما أصدر البيان رقم 1 حول قسمة الحاصلات الزراعية، الذي حدد فيه حقوق الفلاح والملاك على حد سواء. إن أهم ما جاء في هذا البيان هو تقسيم الحاصلات الزراعية بين الفلاح والملاك مناصفة بينهما، إلا إذا جرى الاتفاق على أن تكون حصة الفلاح أكثر من ذلك فيؤخذ بها، ويتحمل الملاك رواتب وأجور وكلائه ومراقبيه وكافة أعمال المراقبة والإدارة. أما الأعمال الأخرى والتي تعود بالنفع على الطرفين كأجور الكيل فيتحملها الطرفان بنسبة حصتها. ومن الأمور المهمة التي جاء بها البيان، أن يكون الملاك مسؤولاً عن نصب المضخات وتوابعها وتشغيلها ونفقاتها، وأن وجود مضخة لغير صاحب الأرض لا يؤثر على نسبة حصة الفلاح المقررة بموجب هذا البيان.

لم يكن ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية، بعيداً عن الفلاحين على الرغم من انتمائه إلى فئة السراكيل، فعند إطلالته الأولى عبر الصحف، أكد طالب على تخصيص أرض ومسكن للفلاحين، مبيناً أن هذا الأمر من شأنه أن يقف حائلا دون استمرار الهجرة من الريف إلى بغداد، إذ ذكر ما نصه بهذا الشأن: " أعتقد أن الفلاح أذا ما أمتلك أرضاً ومسكناً وقدمت إليه المساعدات التي تمكنه من استثمار أرضه حتى يستطيع الوقوف على قدميه فإنه سوف لن يفكر بالهجرة من أرضه».

كانت من جملة ما اتخذته حكومة الثورة تجاه طبقة الفلاحين، هو إلغاء قانون دعاوى العشائر وذيوله وتعديلاته في 27 تموز 1958، وعليه أصبح هناك قانوناً واحداً تسري أحكامه في عموم العراق، هو قانون العقوبات البغدادي، وتجدر الإشارة أن الهدف من إلغاء قانون دعاوى العشائر، هو إلغاء التمييز الصارخ بين العراقيين في الخضوع للقانون. فقد حكم على الفلاحين الخنوع للعرف العشائري الذي كان يمثله الشيخ الذي غالباً ما يكون جاهلا، وبين أبناء المدينة الذي كان الفيصل بينهم هو قانون العقوبات، لذلك عد إلغاء قانون دعاوى العشائر بمثابة تحطيم قاعدة الإقطاع القضائية في العراق. ويمكننا أن نفهم قرار تبديل أسم لواء (محافظة) المنتفك إلى الناصرية، ولواء الدليم إلى الرمادي، في هذا السياق.

كان الموقف الأهم لثورة 14 تموز تجاه الفلاحين هو إصدارها لقانون الإصلاح الزراعي رقم 30 الذي أصبح نافذ المفعول اعتباراً من 30 أيلول 1958، وبموجبه أصبح الحد الأعلى للملكية الزراعية ألف دونم من الأراضي المروية سيحاً و ألفين دونم من الأراضي الديمية، وأعطى القانون، الذي يعد ثورة اجتماعية حقيقية، الجهاز الإداري مدة خمس سنوات لإكمال عمليات الاستيلاء و التمليك.

حاولت وزارة الصحة من جانبها التعويض عن حرمان القرى والأرياف من الخدمات الصحية في عهد ما قبل الثورة، فاستحدثت لذلك مديرية خاصة لصحة القرى والأرياف أنيطت بها مهمة رفع المستوى الصحي خارج المدن، وفي الوقت نفسه طلبت وزارة الصحة من مديريات صحة الألوية (المحافظات) تزويدها بالمواقع الريفية التي لا توجد فيها مراكز صحية ثابتة أو سيارة، بغية إدخالها في منهاج الإصلاح الصحي العام.

حظيت الطبقة العاملة بنصيب وافر من الاهتمام، إذ أصدرت الثورة عدة قرارات حاولت فيها رفع مستوى تلك الطبقة والتخفيف عن كاهلها بعض الشيء.كان باكورة هذه القرارات هو تخفيض ساعات العمل اليومية للعمال في المعامل الإنتاجية إلى 8 ساعات بعد أن كانت 9 ساعات.

ومما له مغزاه في هذا الصدد، أن محمد حديد وزير المالية، أعلن بعد مرور أسبوعين على حدوث الثورة، أنه بصدد إصدار نظام ضريبي جديد من شأنه أن يقيم بعض العدالة والمساواة، وعليه قدم محمد حديد مقترح بتأليف لجنة من وزراء المالية والداخلية والشؤون الاجتماعية لإعادة النظر في قانون رسوم البلديات، بغية تخفيف الرسوم على العمال والكسبة الفقراء وأصحاب المهن، والذي حظي بموافقة مجلس الوزراء.

كما أقدمت حكومة الثورة على زيادة رواتب المستخدمين على الملاك الدائم بمقدار دينارين شهرياً على أن يشمل ذلك جميع التوابع والفراشين، وجميع المستخدمين الآخرين في الخدمات المدنية والعسكرية، ممن يتقاضون راتباً أسمياً يقل عن عشرة دنانير في الشهر.

اعترفت الثورة بحق العمال في التنظيم النقابي وتشكيل نقابتهم واتحادهم العام. فقد وعد ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية، وفداً من العمال بإجازة حكومة الثورة لنقابات العمال عند انتهائها من صياغة قانون العمال الجديد والذي وصفه بأنه يشتمل على امتيازات كثيرة للعمال وتضمن جميع حقوقهم.

عن رسالة (الموقف الرسمي والشعبي من سكان الأكواخ « دراسة تاريخية»)

من ذكريات العهد الجمهوري الأول

مشروع قناة الجيش و إنشاء مدينة الثورة

هشام المدفعي/ مهندس استشاري

كانت مؤسسة دوكسيادس قد وضعت تخطيطا لمدينة بغداد، يتضمن مواقع المشاريع السكنية، فضلا عن مقترحات اخرى، منها استحداث قناة مائية في شرق مدينة بغداد بعرض 20 مترا، تنقل المياه من نهر دجلة شمال مدينة بغداد (صدر القناة) حتى نهر ديالى في جنوب المدينة، وعلى جانبي هذه القناة شريط اخضر، مع طريق رئيس للمرور على جانبي القناة، لتسهيل الانتقال من جنوب المدينة الى شمالها بسهولة.

أعلنا عن المناقصة لهذ المشروع في سنة 1961، وتقدم عدد من الشركات الكبيرة، كان المقاول الاول غير عراقي وقدم اقل مبلغ، والثاني شركة عراقية لها خبرة جيدة، الا ان سعرها يزيد على الاول بنحو 15 بالمئة. وبعد ان تأكدت من توفر جميع المكائن اللازمة والأمكانية المناسبة للمقاول العراقي، قدمت تقرير الاحالة مقترحا مفاتحة الشركة العراقية لتخفيض أسعارها واحالة العمل اليها، وأناطة مسؤولية الاشراف الى أمانة العاصمة كونها الجهة المستفيدة من المشروع. وبعد تقديم التقرير الى مجلس الاعمار، طلب مني ضباط لجنة انشاء الدور السكنية للضباط في بغداد، وهي لجنة مكونة من ثلاثة ضباط برتبة زعيم ان احضر الى مقر وزارة الدفاع ظهر ذلك اليوم، مع تقرير المشروع وخرائطه لبحث الامر. ولا اعلم، لماذا لم يطلب من وزير الاسكان او المدير العام للإسكان ذلك؟

حضرتُ الى مقر وزارة الدفاع، وهو مقر عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء ووزير الدفاع، فضلا عن كونه رئيس مجلس الاعمار. وبعد انتظار زهاء الساعة، استدعيتُ للدخول الى صالة الاجتماع، وهي الصالة التي يستقبل فيها قاسم ضيوفه او مسؤولي الدولة. كان الزعيم قاسم يجلس متوسطا الطاولة الكبيرة، وبعد ان قُدمت اليه من قبل اللجنة المذكورة، حياني بلطف، وطلب الي الجلوس الى جانبه. وفي الجانب الآخر او على يساره جلس الاستاذ محمد حديد وزير المالية،وهو موضع اعتماد الزعيم وثقته، وحول المائدة جلس عدد من كبار الضباط.

طلب الزعيم قاسم مني ان اشرح له مشروع قناة الجيش وشرح تقرير الاحالة. فتحت الخرائط وبدأت بالحديث عن المشروع واهميته، وملاحظاتنا حول المناقصين المتقدمين واسعارهم وخبراتهم. وذكرت ان مقترحنا هو احالة المشروع الى المقاول الثاني، لكونه عراقي، وعدم تحويل العملة الصعبة، وتشجيع المقاولين العراقيين، اضافة الى ان الفرق بالأسعار هو قليل. وعندما استفسرنا من المقاول عن سبب ارتفاع سعره، بين ان عدم استقرار سوق العمالة، وعدم امكانية تجاهل طلب العمال لزيادة اجورهم، كان السبب في ارتفاع سعر مناقصته.

سألني الزعيم عبد الكريم قاسم: وما هو رأيك؟ وكم تقدر ان ينقصّ المقاول من اسعاره ليكون مؤهلا لإحالة العمل اليه؟. اجبت: ان تم تخفيض السعر المقدم بنسبة عشرة بالمئة، فانا اعتقد ان ذلك مقبول،لكون العمل يحتاج وضع تصاميم تفصيلية للمشروع ايضا. فسألني: وماذا عن الجسور فوق القناة؟. اجبت: ان ذلك سيأتي في مناقصة لاحقة. اعترض قاسم على ذلك، وقال: ماذا يحدث لو تأخر انشاء الجسور واراد الجيش ان ينسحب من بغداد لأي سبب؟. لم يكن عندي جواب سوى قولي: علينا اذن ان نعلن عن مناقصة الجسور فورا. اجابني: كلا.. اطلب من المقاول الاول ان يصمم ويشيد الجسور.. وضغط على زر الجرس المعلق فوق المائدة، وطلب من المرافق احضار المقاول او من يمثله، واضاف ان طعام الغداء (الكباب من ساحة الميدان) سنتناوله معا لحين حضور المقاول. والتفتَ الى الاستاذ محمد حديد وتحدث حول امكانية السيطرة على اجور العمال، وتأثير ذلك على المشاريع. اجاب حديد بأنه متفائل بان ذلك لا يحدث بالشكل الذي تصوره الآخرون.

ثم حضر الكباب المشوي والطرشي والخبز العراقي، وأكلنا حتى الاكتفاء، ثم شربنا الشاي العراقي الجيد. واستمر الحديث حول مشاريع الاسكان، لاسيما اسكان الضباط، وكانت أحاديث طبيعية وخالية من التكلف والرسميات، استمرت زهاء الساعتين، وبعدها جاء المرافق وقال: سيدي حضر ممثل المقاول، ثم أدخل الصالة، وهو لا يعلم سبب احضاره،فبدت عليه علامات الارتباك والقلق. طلب منه الزعيم ان يستريح أمامه من الجانب الاخر للمائدة. وقد لاحظ الزعيم ارتباك السيد جميل، فقال له: لا تقلق نحن هنا للتحدث معك حول مشروع قناة الجيش، فقال له انه اقتيد من قبل بعض العسكريين، وكأنه ملقى عليه القبض، ويرجو امهاله قليلا ليسترد انفاسه ويستريح.

شرح الزعيم سبب لقائه هذا، وطلب من ممثل المقاول تخفيض أسعار المناقصة المقدمة، بعد ان طمأنه بعدم حدوث زيادة في أجور العمال، فتم الاتفاق على تخفيض السعر بنسبة 10 بالمئة، وأبلغ ممثل المقاول بان المشروع سيُحال الى شركته. وفي الختام اتخذ القرار وانصرفنا بعد الاستئذان. واصبح المشروع من اعمال امانة العاصمة.

أنشاء مدينة الثورة في شرق بغداد

قرر الزعيم عبد الكريم قاسم في أوائل سنة (1961) اخراج جميع سكان الصرائف الى خارج مدينة بغداد، وأخلاءهم من الاراضي الخالية التي شيدوا عليها صرائفهم واكواخهم، في مناطق مختلفة من بغداد، مثل الشاكرية في الجانب الغربي، وخلف السدة ومحلات بغداد وغيرها في الجانب الشرقي. وطلب قاسم انشاء دور خاصة لهم، وبعد انجاز الوثائق من قبل قسم التصاميم واحاله العمل تمت المباشرة بإنشاء (1000) وحدة سكنية في شرق بغداد مع خدماتها، وزعت على المستحقين من تلك العوائل، واطلق اسم مدينة الثورة على ذلك المشروع. ولما كان عدد تلك الدور غير كاف، فقد تقرر اعتماد تخطيط القطع السكنية كأراضٍ وتوزيعها على المستحقين، وهم يشيدون دورهم، بعد قيامنا بإنشاء شبكة الخدمات كاملة والأبنية الخدمية لتلك التجمعات السكنية الجديدة. غير ان هذه العملية توسعت، وبدأت الهجرة من الارياف جنوب العراق تزداد، بلا تنظيم او تحديد، الى ان بلغ عدد نفوس مدينة الثورة زهاء مليون نسمة.

صحيحٌ، ان اعمال مشاريع الاسكان من الاعمال غير المعقدة مقارنة مع المشاريع الكبرى التي كانت تنفذ في انحاء العراق، الا ان الخبرات الهندسية التي تعلمناها من تلك المشاريع، بعد الغاء مؤسسة دوكسيارس، كانت كثيرة.. ان قضية السكن في أي بلد، من اهم القضايا واخطرها، قد تُفضل المشاريع الاسكانية على المشاريع الاخرى وتتقدم على سواها. وكثيرا ما تدخل الجانب السياسي والتنافسي في الموضوع. لقد استطعنا ان نحقق الاهداف والمهام مع المهندسين الذين تم تعيينهم وتدريبهم، وأنيطت بهم المسؤوليات من تنفيذ ومراقبة وغيرها. استطعنا ان نُنشيء نحوعشرين الف وحدة سكنية مع كامل الابنية الخدمية وشبكات الخدمة اللازمة لها خلال السنوات من 1959 ولغاية 1964. ولم يزل الناس يلهجون بإحسان لما قدمناه في تلك الفترة من مشاريع صغيرة او كبيرة، بقيت عالقة في الذاكرة العراقية على مر السنين.

عن مذكرات الاستاذ المدفعي (نحو عراق جديد سبعون عاماً من البناء والإعمار)

العدد (4984) السنة الثامنة عشرة
الاثنين (12) تموز 2021
www.almadasupplementscom

موقف الأتحاد السوفيتي من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

ريسان عامر عبد الله

إذا كان لمرحلة العهد الملكي، من ايجابيات فانها وبحسب بعض المؤرخين هيأت الشروط الموضوعية لنمو الحركة الوطنية والقومية، الأدوات اللازمة لعملية التغيرات التي تحققت صبيحة يوم الرابع عشر من تموز 1958.
وبعد القضاء على النظام الملكي خطت الثورة سياسة جديدة أطمأنت من خلالها الدول الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي وكذلك القيام ببعض الخطوات التي تضمن امن البلاد وسلامتها، من احتمالات التدخل الاجنبي.وفي برقية من الخارجية البريطانية موجهة الى واشنطن، تشير الى نية الحكومة التركية التدخل عسكريا في العراق، مما قد يثير ذلك الروس.
وما أن نجحت الثورة، حتى أعلن الاتحاد السوفيتي اعترافه بالجمهورية العراقية وتأييده للثورة التي وصفها «.. بانها نضال ضد الامبريالية» وجاء الاعتراف يوم 16تموز1958، وأعلن بعد ذلك عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وفي مجلس الامن ومن خلال المناقشات التي جرت يوم 16تموز 1958 حاول الاتحاد السوفيتي فضح دوافع الانزال الامريكي والبريطاني معتبرا ذلك من نتائج حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور.
وعلى ضوء هذه المواقف السوفيتية، لم يتردد العراق في استئناف العلاقات والتبادل الدبلوماسي، فقرر مجلس الوزراء ذلك بجلسته المنعقدة بتاريخ 17تموز1958.
ويبدو ان مجلس الوزراء العراقي اتخذ هذا القرار على الرغم من ان عبد الكريم قاسم اراد تجنب كل ما يثير الغرب، او يعطي للثورة الانحياز لجهة ما، مما يؤلب القوى الغربية التي كانت تتربص بالثورة، ولكي لا يدخل في آتون المساجلات السياسية أو المواقف الحادة التي تقود الى المواجهة المبكرة أو يضفي على الثورة صبغة شيوعية كما أراد بعضهم ان يصفها.وهكذا عادت العلاقات بين البلدين وتم تعيين عبد الوهاب محمود سفيرا في موسكو بترشيح من عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية، وقدم اوراق اعتماده في 28 كانون أول 1958.
ويبدو ان موسكو اخذت ترسم وتنفذ سياستها الخاصة بالمنطقة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص بكل دقة، حتى لا تضيع اية فرصة تقربها من المنطقة، ومن ثم زيادة نفوذ الاتحاد السوفيتي وتثبته بالصيغة التي يراها مناسبة لا ان تعرض عليه كما في السابق.
وفي الامم المتحدة لم يدخر الاتحاد السوفيتي جهد في الدفاع عن العراق بوجه محاولات التدخل العسكري البريطانية والامريكية، إذ هيأ البريطانيون الجانب الشرعي والقانوني في حالة تدخلهم عسكريا في العراق.
وطالب الاتحاد السوفيتي مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ الاجراءات الفورية والحاسمة لايقاف التدخلات، وطالب في البيان الذي أصدره يوم 18 تموز1958 بوقف التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للاقطار العربية، وهدد بأنه لن يبقى مكتوف الايدي.

وبعد ذلك جاءت الخطوة الاكثر فعالية على ما يبدو على الرغم من محدوديتها، فقد أعلنت وكالة (تاس) السوفيتية ان القوات الجوية والبرية والبحرية السوفيتية تقوم بمناورات عسكرية واسعة النطاق وستكون القوات البحرية بأمرة المارشال غريشكو (Greshko) والقوات البرية بقيادة جرتسكون(Gertscoon).
ووجه الاتحاد السوفيتي تحذيرا الى المانيا الغربية وايطاليا وكذلك (اسرائيل) بعدم استخدام أراضيها وبضائعها وأجوائها لنقل قوات «الغاصبين» على حد تعبير الانذار.وطالب خروشوف (Khroshoof) بصفته رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي برسالة موجهة إلى رؤساء الدول الكبرى لعقد اجتماع عاجل في 19 تموز 1958، لمعالجة الموقف المتأزم في الشرق الاوسط، واستنكر في رسالته التواجد العسكري الامريكي والبريطاني في لبنان والاردن. وعزز إجراءاته الدبلوماسية بإجراءات عملية أكثر فاعلية، وذلك بارساله الطائرات والاسلحة الى دمشق.
ومما تجدر الإشارة إليه ان الزعيم السوفيتي خروشوف قد حيا الثورة واعدًها منعطفا كبيراً في المنطقة (اذابت حلف بغداد بسرعة) وطالب بإخراج ممثل العراق السابق في مجلس الامن، واعطاء كرسيه الدبلوماسي الى المندوب الجديد.
وفي الامم المتحدة صرح هاشم جواد، مندوب العراق الدائم في الامم المتحدة بتاريخ 19 تموز1958، أن الحكومة العراقية تؤيد دعوة الاتحاد السوفيتي بعقد اجتماع عاجل يحضره اقطاب الدول الكبرى، وذلك لبحث الوسائل التي من شأنها ان تخفف من حدة التوتر في الوطن العربي.
وفي 24تموز1958، كرر الاتحاد السوفيتي انذاره الى تركيا حذرها فيه من القيام بتحركات عسكرية ضد العراق وحكومته الجديدة. وفي الثالث من آب 1958 صرح هاشم جواد، ممثل العراق في الامم المتحدة... ان للحكومة السوفيتية الحق في ان تظهر اهتماماً بمشاكل الشرق الاوسط لأن الاتحاد السوفيتي هو احدى الدولتين الكبيرتين.. وأنه يجب أن يكون للاتحاد السوفيتي مصالح اقتصادية وعسكرية وسياسية في المنطقة.
ومما تقدم يتضح ان السوفيت أرادوا من وراء ذلك ان يثبتوا للعالم ان سياسة الانغلاق والانكفاء والعزلة لم تعد تتناسب ومكانة الاتحاد السوفيتي التي أثبتت نتائج الحرب العالمية الثانية، وصراع الحرب الباردة، أنه احد قطبي الصراع العالمي، لاسيما بعد القدرات العسكرية الكبيرة والتقدم الذي حصل فيه، فضلاً عن التطلعات السوفيتية إلى احتواء النفوذ الامريكي المتصاعد والوقوف بوجه الأحلاف العسكرية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تشكيلها، للوقوف بوجه المد الشيوعي المتصاعد في منطقة الشرق الأوسط، وإيجاد أنظمة حكم على وفق المفهوم السوفيتي، مما أدى إلى زيادة ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في مقابل قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وظهور نظام عالمي ثنائي القطبية مما اثر في مسار السياستين الأمريكية والسوفيتية في المنطقة والعراق بشكل خاص.
شهدت العلاقات العراقية – السوفيتية بشكل خاص والعراقية مع دول المعسكر الاشتراكي بشكل عام تطوراً كبيراً بعد ثورة 14 تموز 1958، ويعود ذلك إلى إنهاء العمل بمعاهدة 1930، والتي قيدت العراق بعدم اجراء مفاوضات أو عقد اتفاقيات أو معاهدات مع أية دولة أجنبية الا بموافقة بريطانيا. فضلاً عن الانتقادات التي وجهت من اطراف الجبهة الوطنية إلى مجلس الأعمار، للاعتماد فقط على الشركات الغربية في اعمار البلاد وتطويرها.وأجمعت أراء قيادة الثورة أجمعت على ضرورة عدم الاقتصار على الشركات الغربية في تطوير البلاد، وان مصلحة البلاد تستوجب ان يتعامل مع الاتحاد السوفيتي، بوصفه أول دولة أجنبية كبرى اعترفت بحكومة الثورة كما ان الاعتماد على الشركات الأجنبية الغربية فقط بعده احدى مرتكزات الغرب في العراق.
وكان عدد من أصحاب هذه الآراء يرون ان التعاون الاقتصادي والفني مع دول المعسكر الاشتراكي بشكل عام، والاتحاد السوفيتي بشكل خاص هو الضمانة الأكيدة لتحقيق التنمية الوطنية، ومن ثم تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يتماشى مع تحقيق الاستقلال السياسي.
وقد حاول مجلس الأعمار بعد الثورة تطبيق عقود المقاولة مع الشركات الاستشارية تطبيقاً صارماً ودقيقاً، مما أدى إلى هروب بعض الشركات الأجنبية، من مواقع العمل، وطرد بعضهم الآخر وكانت منها شركات بريطانية وأمريكية وايطالية وبلجيكية.
لقد تحول موضوع التعاون الاقتصادي والفني مع دول المعسكر الاشتراكي بشكل عام والاتحاد السوفيتي بشكل خاص الى شعار ثابت تؤكد عليه بصورة دائمة، ومتواصلة القوى السياسية والوطنية المؤثرة في الشارع العراقي وقت ذاك.

عن رسالة (العلاقات العراقية السوفيتية 1963-1968)

رئيس أركان الجيش رفيق عارف..
هل كان يعلم بتنظيم الضباط الأحرار؟!

رفعة عبد الرزاق محمد

تذكرة

رحم الله رفيق عارف الرئيس الاخير لأركان الجيش العراقي في العهد الملكي، فقد كان بغداديا حتى النخاع، فطيبته هي التي لعبت دورا كبيرا في مضي تنظيم الضباط الأحرار الى النهاية وقيام ثورة تموز 1958. لقد (طمطم) ما كان يبلغه من نشاط التنظيم، وقلل من أهميته أمام الثلاثة الكبار: نوري باشا والأميرعبد الأله والملك الشاب فيصل الثاني.

ولم يزل هذا الموضوع الجسيم من غوامض تاريخنا الحديث..أرى ان الحقيقة لا تكتمل الا بشهادة الفريق الركن رفيق عارف، وهي الشهادة التي بخل عارف ببيانها بشكل علني حتى وفاته في شهر آب 1992.

في منتصف الثمانينيات عرفني السيد أنور عبد الحميد السامرائي على احد أقرباء المرحوم رفيق عارف، وهو السيد شفيق القيمقجي، وهو ضابط متقاعد وأديب شاعر، وهو شقيق عميد الشرطة الرياضي فهمي القيمقجي وقد توفاه الله في 22 تشرين الاول 1997.

وجرى الحديث عن ثورة تموز 1958 وموقف رفيق عارف، فقال لي ان خاله رفيق عارف رفض رفضا تاما الحديث عن الموضوع او أجراء اي لقاء مع صحفي او باحث على حد سواء، وانه يعرف سر الثورة !. بعد ايام التقيت السيد شفيق القيمقجي في مكتبة المثنى وأخبرني انه زار خاله رفيق عارف ومعه السيد انور السامرائي الذي تقع داره بالقرب من دار عارف في الوزيرية، وعلم ان المرحوم عارف شرع بكتابة ذكرياته وتسجيل شهادته للحقيقة والتاريخ، ولا ينوي نشرها الا بعد حين.. وانه يحتاج الى بعض المراجع لأكمال الكتابة وشحذ ذاكرته، فاخبراه ان لهم احد الاصدقاء الشباب، وهو كاتب هذه السطور، يمكنه ابداء المساعدة في ذلك، فوافق بلا تردد، وانه سيكون في استقبالنا في داره بعد يومين.

في اليوم المحدد ذهبت مع السيدين شفيق القيمقجي وأنور السامرائي الى دار رفيق عارف، الواقعة خلف بناية المجمع العلمي العراقي، وقبيل الوصول الى باب لدار،التقينا الدكتورة عالية سوسه وهي تسكن بيتا مجاورا، فالتحقت بنا. وفي البداية ذكر المرحوم رفيق عارف ان الدكتور علي الوردي الذي يسكن هو الاخر بيتا غير بعيد، يزوره بشكل دوري ويتحدثان بأمور تاريخية.

ومما ذكره في تلك الجلسة شكره لأحمد حسن البكر الرئيس السابق على اعادة حقوقه التقاعدية كاملة. ولما جرى الحديث عن ثورة تموز ذكر انه أمتنع عن الحديث حتى للمقربين منه لأسباب تتعلق بالمصلحة الوطنية وان اكثر المعنيين بالأمر احياء، وألمح الى أنه يعرف سر قادة الثورة وصلاتهم، وصلته هو بتلك الوقائع، وذكر ان تلك الاحداث لم تتجرد من حساسياتها التاريخية، لان بناء الدولة بعد ثورة تموز اعتمد على مجريات تلك الأحداث التاريخية الخطيرة.

وانه يتحمل مع المرحوم غازي الداغستاني بعض المسؤولية في ذلك، لموقفهما المتردد مع تنظيم الضباط الاحرار. وانه شرع بكتابة مذكراته بذلك ووضع رؤوس المواد التي يكتبها، شاكرا الدكتورة عالية سوسة على حصولها صورة اضبارته التقاعدية كاملة من هيئة كتابة التاريخ العسكري في وزارة الدفاع، مما سيسهل عملية الكتابة والتذكر. لقد زودته فيما بعد بالعديد من الكتب والدوريات والمسموعات ونحو ذلك، ومن الطريف انه كان لا يبالي بروايات بعض الاسماء ويعدها غير أمينة. ولم تزل قائمة محتويات مذكراته وبعض التعليقات بقلمه موجودة لدي.

ورفيق عارف من أسرة بغدادية قديمة سكنت محلة جديد حسن باشا، من أعلام الاسرة حسين افندي القيمقجي المتوفى سنة 1899 صاحب المجلس الكبير، أعقبه ولداه احمد وعارف، اما أحمد فهو والد الاطباء المشهورين أحسان وأكرم وأنور، واما عارف افندي فهو والد رفيق ووفيق الذي كان أمرا للواء الأول وبرتبة عميد عند اندلاع الثورة. بعد نجاح الثورة تم اعتقاله ومحاكمته أمام المحكمة عسكرية لمحاكمة رجال العهد الملكي، ثم تم الإفراج عنه بعد ثلاث سنوات، وتمت إعادة الاعتبار إليه بعد إلغاء المحكمة المذكورة وإلغاء كافة إجراءاتها. وبقي الفريق الركن محمد رفيق عارف متقاعداً في العراق ولم يغادره، وحج إلى بيت الله الحرام، وتوفي في بغداد أواخر آب 1992.

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

العدد (4984) السنة الثامنة عشرة
الاثنين (12) تموز 2021
www.almadasupplements.com

رئيس التحرير التنفيذي: علي حسين
سكرتير التحرير: رفعة عبد الرزاق

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون